Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد 09، العدد02 (2021)، ص ص 415-434 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات

–دراسة حالة الجزائر –

كهينة رشام[1]، أحمد جميل[2]

[1]جامعة اكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)، rechamkahina@gmail.com

[2]جامعة اكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)، djemilahmed@yahoo.fr

Developing foreign trade as a strategy for export development

- Algeria case study -

Kahina RECHAM [1], ahmed DJEMIL[2]

تاريخ الاستلام: 2021/01/23 ؛ تاريخ القبول: 2021/06/27 ؛ تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص :

تعاني الدول النفطية من مشكلة عدم تنوع الصادرات بسبب المورد الإنتاجي الوحيد، وتأتي هذه الورقة البحثية لإبراز الدور الذي يمكن ان يؤديه تطوير التجارة الخارجية باعتباره قطاع حيوي لما يقدمه من عوائد بالعملات الأجنبية والمزايا التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني خصوصا الاهتمام بتنويع الصادرات. وتوصلت هذه الدراسة انه بالرغم من اهتمام الجزائر بالتجارة الخارجية من خلال قيامها بصياغة عدة استراتيجيات الا ان المعطيات الموجودة اثبتت انها لم تتمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي والارتقاء بالصادرات ومازال قطاع الطاقة مهيمنا على الصادرات الجزائرية بنسبة بلغت 92.80% سنة 2019.

الكلمات المفتاح: تطوير؛ تحرير التجارة الخارجية؛ تنمية صادرات؛ نمو اقتصادي.

تصنيف JEL: F41؛ F43 ؛F59 .

Abstract :

The oil countries suffer from the problem of non-diversity in exports due to the only productive resource. This paper – research comes to highlight, the role that developing foreign trade can play a deep role as is considered as a vital sector in foreign exchange funds and features. These namely standards which are: exchange funds and features are mutually beneficial to the national economy, mainly focusing on export diversification. Indeed, this study found that despite the Algeria's interest in foreign trade through its formulation of several strategies, but existing data had shown that it has not been able to achieve economic diversification and export upgrading. Nowadays, Energy sector is still dominating export by 92.80% in 2019.

Keywords: Develop – Liberalizing of foreign trade – Export developing – Economic growth.

Jel Classification Codes: F41; F43; F59.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

كهينة رشام، أحمد جميل(2021)، **تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات–دراسة حالة الجزائر –، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 09 (العدد 02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة–، ص ص 415-434.

المؤلف المرسل: **كهينة رشام**، الإيميل:rechamkahina@gmail.com

1. مقدمة.

تؤدي التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة الاتصالات الدولية التي زادت من التقارب الدولي، ووجود الدوافع الى التجارة الخارجية من خلال الحاجة الى الأسواق الخارجية للحصول على المواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج ومختلف المنتجات والخدمات والتسهيلات الجمركية، مما ينعكس ايجابا في تحقيق رفاهية المجتمعات ورقيها، وبذلك فهي تعبر عن قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وقدرتها على التصدير والاستيراد وما يحققه من ايراد في العملات الأجنبية ورصيد ايجابي في الميزان التجاري.

وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال للاندماج في الاقتصاد العالمي بتبنيها عدة استراتيجيات واصلاحات لتطوير الصادرات، غير أن المعطيات الدولية والعولمة المالية وفشل السياسات التنموية المنتهجة، وانتقال العالم الى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة واعتماد الجزائر على نمط انتاجي واحد المتمثل في المحروقات المرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية انعكس سلبا على معدلات التصدير. وقد بات من الضروري على الجزائر التفكير في تطوير التجارة الخارجية عن طريق وضع استراتيجيات بديلة للنمط الإنتاجي الواحد والتوسع الى التنوع الاقتصادي خاصة وأن النفط مادة غير متجددة، لذلك تعالت العديد من الأصوات من إمكانية نفاذ الاحتياطات النفطية الجزائرية، مما دفع بالدولة إلى التفكير جديا في انتهاج سياسة أكثر جدية لدعم التجارة الخارجية للجزائر، بكل الامكانيات الممكنة لتحرير البلاد من هيمنة هذا القطاع. وتتبلور اشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يساهم تطور التجارة الخارجية في تنمية الصادرات الجزائرية؟

1.1. الفرضيات: للإجابة الأولية على الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

– يساهم تطوير التجارة الخارجية في زيادة الدخل الوطني، ورفع معدلات النمو؛

– تؤدي إستراتيجية تنمية الصادرات إلى خلق ميزات تنافسية جديدة تؤثر إيجابا في التطور الاقتصادي للدول؛

– قامت الجزائر بإصلاحات عديدة مست مختلف المجالات خاصة المؤسساتية، والخدماتية، والضريبية بهدف تنمية الصادرات خارج قطاع الطاقة.

2.1. هدف البحث: يهدف البحث الى التعريف بالتجارة الخارجية وتبيان المزايا التي تعود على الدول من خلال تطويرها، بالإضافة الى الوقوف على الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري بين إمكانيات تنويعه خارج قطاع الطاقة.

3.1. منهج البحث: نظرا لطبيعة الموضوع المدروس ولغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وعلاقتها بالصادرات، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لتحليل المعطيات حول الإحصائيات فيما يخص مختلف مؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2008 – 2019).

4.1. الطريقة والأدوات: هنا الطريقة والأدوات المستخدمة تم اختيار الاثني عشر سنة الأخيرة كعينة تم الاعتماد عليها في البحث عن الاحصائيات المختلفة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، من خلال مختلف المواقع الرسمية المتعلقة بهذه المعلومات، وتم تبويبها في جداول ثم ترجمتها في أشكال مختلفة، أما بالنسبة للمتغيرات المستخدمة في التحليل بالنسبة لهذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج قطاع الطاقة (2008 – 2019)، وتطور الصادرات الجزائرية خارج الطاقة مقارنة بالصادرات الإجمالية (2008 – 2019) وكذا تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة (2008 – 2019) بالإضافة الى نسبة تغطية الصادرات خارج الطاقة للواردات الجزائرية الإجمالية خلال نفس الفترة.

5.1. الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والأكثر صلة بموضوعنا نذكر:

– حشمة عبد الحميد، تطرق الباحث إلى اجراء دراسة تطبيقية بين المؤشرين المستقلين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرهما على الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع، وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– يساهم سعر الصرف في تحرير التجارة الخارجية وذلك عن طريق تسعير المنتجات المحلية بأسعار أقل من المنتوجات المستوردة وهذا من أجل تشجيع المنتوج الوطني والاعتماد على التصدير بدلا من الاستيراد.

– الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات وهذا عن طريق العمل على تحسين المنتوج المحلي من خلال توفير الخبرة اللازمة لذلك.

– زيرمي نعيمة، هدف هذا البحث إلى اختبار أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر و من أجل فحص الأثر تم بناء نموذجين، استخدم في النموذج الأول للنمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد كمتغير تابع والصادرات والواردات، سعر النفط وسعر الصرف متغيرات مستقلة، تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات النموذج على المدى الطويل، أما النموذج الثاني تم اختبار أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للفرد و توصل إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

للإجابة على الاشكالية المطروحة والالمام بجوانب الموضوع تم تناول المحاور التالية:

المحور الاول: ماهية التجارة الخارجية.

المحور الثاني: التأصيل النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والصادرات بالنمو الاقتصادي.

المحور الثالث: التجارة الخارجية للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2008 – 2019)

المحور الرابع: دراسة مقارنة لتقييم وضعية الصادرات في إطار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008–2019).

2. المحور الاول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى بالبلد الواحد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، و لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي، فهي غير قادرة على تطبيق ذلك بصورة شاملة ولمدة طويلة كون الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تتيح لها ذلك ومن هنا تظهر أهمية التبادل التجاري:

1.2. تعريف التجارة الخارجية: لقد أعطيت لها عدة تعاريف نذكر منها:

التجارة الخارجية هي: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل." (حمدي، 1996، صفحة 13).

وتعرف أيضا بأنها: " عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي." (دياب، 2010، صفحة 09).

كما يمكن تعريفها بأنها تمثل: " المعاملات التجارية الدولية في صورتها الثالثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة". (العصار، 2000، صفحة 12).

إذن يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي عبارة عن مجموعة القواعد والآليات والضوابط التي تحكم الاعمال التجارية العابرة لحدود الدولة، من خلال عملية تبادلية للسلع والخدمات التي تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو السيطرة والاستحواذ على الأسواق الخارجية.

2.2. أهمية التجارة الخارجية: هناك دور كبير للتجارة الخارجية على المستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، ويعتبر مستوى او معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة، فالهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية، والتي يترتب عليها فيما بعد أهمية اجتماعية، ثقافية وسياسية، حيث تعمل على إيجاد وتوفير ما يلي:

– تساهم العمليات التجارية بين الدول على تحريك رأس المال والنقود، مما يؤدي إلى تزايد الأرباح والأموال المتحصلة بسبب تزايد الطلب على السلع بجميع أنواعها (الضرورية والكمالية)، بما فيها السلع الالكترونية والاتصالات، والتي أصبحت لا تعرف حدودا أو وطن كما انها دخلت منطقة السلع الضرورية لكل فرد في المجتمع. (علي الزبون، التجارة الخارجية، 2020، صفحة 17)

– تعتبر التجارة الخارجية مصدر أساسي في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية، ومن ثم زيادة القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء.

– تساعد التجارة الخارجية في انشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج وزيادة الدخول الحقيقة للدول المتاجرة والاستخدام الأمثل للموارد. (محمود حامد م.، 2017، صفحة 38)

3.2. سياسة الحرية التجارية: يعتبر تحرير التجارة المنهج الذي تعتمده معظم الدول على مستوى العالم خاصة في عصر العولمة، مما يعطي الفرصة لتعظيم المنافع التي يمكن أن تتأتى من وراء ذلك.

أ. تعريف سياسة الحرية التجارية:

لقد عرفت بأنها: "إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسة للدولة، حتى تكون التجارة الخارجية حرة خالية من القيود والعقبات، اذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد السواء". (نامق، 1972، صفحة 234).

وعرفت أيضا على أنها:" إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى". (السريتي م.، 2009، صفحة 114) .

ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة، فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها، وإنما يتوقف على نوعية السلع هل بطبيعتها سلع تجارية أو لا، حيث يقصد بالسلع التجارية هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها في السوق الدولية إما استيرادا او تصديرا إذ تسمح طبيعتها بالنقل عبر الحدود الدولية دون حدوث تغير جوهري فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة، أما السلع غير التجارية فهي السلع غير القابلة للاتجار دوليا لأي سبب كان مثل كون سعرها المحلي زائد تكلفة نقلها أكبر من سعرها الدولي أو تتعرض لتغيرات جوهرية أثناء نقلها.

وبالتالي يمكن القول بأن سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها السياسة التي تتبعها الدولة بعدم التدخل نسبيا في التجارة الخارجية وإزالة كل القيود والعقبات المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الحصص وغيره والمفروضة على تدفق السلع عبر الحدود.

ب. حجج أنصار الحرية التجارية: تتمثل في النقاط التالية:

– الاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل، حيث تقوم الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز فيها بميزة نسبية ومن ثم تصدير الفائض منها إلى الأسواق الدولية وبأسعار تنافسية.

– يدافع أيضا أنصار الحرية التجارية أنهم لا يرون هناك فرقا بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ويبررون ذلك على أنه مظهر من مظاهر تعاون الانسان مع أخيه الانسان بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما.

– تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع عن طريق إلغاء القيود، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية.

– تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية مثل التمتع بمزايا اتساع السوق التي تحقق المنافسة الكاملة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج والوصول إلى الثمن العادل. (الجوعاني، 2005، صفحة 421)

– تشجيع التجديد والابتكار في طرق وأساليب الإنتاج، مما ينعكس إيجابا في تقديم منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية.

– تؤدي الحرية التجارية إلى تنافس الدول في انتاج السلع، والتنافس بعمل على خفض وتنشيط الإنتاج فضلا عن تحسين وسائله وبذلك يضمن العالم جودة المنتجات ورخصها. (عوض الله حسين، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، 1998، صفحة 291).

– تعمل سياسة الحرية على إعطاء فرصة للدول في الاعتماد في انتاجها على العنصر الانتاجي الوفير، والحد من إنتاج السلع ذات العنصر النادر؛

ج. الآثار المترتبة عن سياسة الحرية التجارية:

تتمثل في:

– **الآثار الايجابية:** وهي عديدة أهمها: (السريتي ا.، 2009، صفحة 119، 125)

– التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية: تساعد سياسة الحرية الاقتصادية الدول على تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصا أمثلا، حيث تنتج قبل تطبيق هذه السياسة جميع السلع والخدمات بغض النظر عن كفاءتها النسبية في انتاجها، إلا أن الحرية التجارية سوف تمنحها التخصص في انتاج وتصدير السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع والخدمات التي لا تملك فيها هذه الميزة حيث يتم استيرادها بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها محليا. وبذلك تتمكن الدول من الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات ولكن بتكلفة أقل، أو يمكن أن تتحصل على كميات أكبر باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد.

– توزيع الدخل: تحفز سياسة الحرية الدول على التوسع في إنتاج السلع والخدمات التي تتميز فيها بوفرة نسبية في عنصر الإنتاج، والتقليل من منتجات وخدمات العنصر النادر، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على عنصر النتاج الوفير مقارنة بالنادر، وبالتالي ارتفاع السعر النسبي للعنصر الوفير على حساب العنصر النادر، وكما نعلم فان الدول النامية لديها وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال لذا فإن سياسة الحرية التجارية تعيد توزيع الدخل في صالح الطبقة العريضة من العمال وفي غير صالح القلة من أصحاب رأس المال من هذه الدول.

– كفاءة التشغيل: تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى فتح مجال المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يقضي على ظاهرة المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة، وتتحكم في الأسعار مما يضر بالمستهلك في السوق المحلية، كما تحفز المنافسة المشروعات المحلية على تحسين أدائها وتخفيض تكلفة الإنتاج.

– مستوى التشغيل: تساعد سياسة الحرية في استخدام الموارد الانتاجية استخداما كاملا والقضاء على الطاقات العاطلة، فاذا كانت السوق المحلية ضيقة الى درجة عدم استيعابها للإنتاج المحلي في حالة التشغيل الكامل للطاقات، فإن فتح الأسواق تساعد على تصريف الإنتاج الفائض ومن ثم تتمكن الدول من استغلال مواردها العاطلة والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، بل أن الكثير من الدول النامية لا يمكنها استخدام موردها استخداما كاملا دون الحصول على أدوات النتاج من الداخل الممثلة في المعدات والآلات والخبرات الفنية والتكنولوجية.

– **الآثار السلبية:** يترتب عنها العديد من النقائص أهمها:

– بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية: يترتب على تطبيق سياسة الحرية التجارية أن تتخصص الدول المتقدمة في انتاج السلع الصناعية في حين تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية حيث كانت الدول النامية مستعمرات سابقة للدول المتقدمة، وحرصت هذه الأخيرة أن تظل مستعمراتها بعيدة عن المجال الصناعي والاستمرار في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام، نظرا لأن هذه الدول لا تتمتع بمزايا نسبية في الإنتاج الصناعي. (عوض الله حسين، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، 1998، صفحة 126).

– عدم تطور الشركات أو الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تخلق نوعا من المنافسة غير المتكافئة ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم؛ (المنذري، 2004، صفحة 221).

– زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة: لكن ليس صحيحا أنه في كل الحالات تؤدي سياسة الحرية الى زيادة العائد النسبي لعنصر العمل باعتباره العنصر الوفير نسبيا في الدول النامية، فتحقق ذلك مرهون بافتراض وجود عمالة كاملة في جميع أنشطة المجتمع ومن ثم فإن زيادة إنتاج السلع كثيفة العمل لا يتم إلا عن طريق رفع الأجور بقطاع الصادرات لإغراء العمال. ولكن يلاحظ ان معظم الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة وهذا يعني أن التوسع في الصادرات يتم على حساب تخفيض معدلات البطالة في المجتمع ولن يكون هناك حاجة لرفع الأجور، وهذا ما يدل على ان الفجوة مستمرة بين مستويات الأجور في الدول المتقدمة والنامية.

– قد تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق السوق وعدم توسيعه أمام الشركات المحلية، لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال في مراحله الأولى، لذلك فهو لا يقوى على غزو الأسواق الخارجية حتى لو فتحت له البلاد الأجنبية أسواقها، وعلى العكس تماما عندما تفتح الدول النامية أسواقها للتجارة الخارجية فإن المنتجات الأجنبية تتدفق للداخل لتزاحم المشروعات المحلية وتجعله ضيقا عليها. (السريتي، 2009، صفحة 130، 131)

3. المحور الثاني: التأصيل النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والصادرات بالنمو الاقتصادي.

هناك الكثير من المداخل التي يتم من خلالها تحليل التأثير المتبادل بين النمو والتجارة الخارجية، فزيادة الصادرات يؤدي إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تطور الصناعات الموجهة للتصدير تؤدي إلى تقليل البطالة وزيادة والأجور وبالتالي، تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة

بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو) وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة. (الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، 2008، الصفحات 03 – 10).

1.3. العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: إن جذور الانفتاح الاقتصادي تعود في الحقيقة إلى نظرية السويديين هيكشر وأولين،(demergers, 1995, p. 03) فالنظرية الاقتصادية التقليدية وضحت أن تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يسمح للدولة باستغلال ميزاتها النسبية من أجل الرفع من فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل ومنه فإن رؤوس الأموال سوف تتوزع على الدول وهذا بفعل الإنتاجية الحدية لرأس المال وهذا ما يسمى بالاقتصاد الأمثل Feldstein et Herioka,1980 ، (combes, 1999, p. 03)، ففي ظل اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية وانفتاح الدول على الخارج، فإنه من النادر أن نجد أن اقتصاد ما نما ولأجل طويل من دون التعامل مع التجارة الخارجية (وخاصة استيراد السلع الرأسمالية والصادراتية)، ولا يوجد أيضا أن بلد ما نما بالكامل من خلال فتح الأبواب للتجارة الخارجية والاستثمار، فمصدر النمو الاقتصادي لأي دولة قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي بالتنسيق مع استراتيجيات الاستثمار المحلي بهدف تحفيز القدرات التنظيمية المحلية، لأنه لا يوجد دليل قاطع على ربط تحرير التجارة وتعظيم النمو بشكل منتظم، فقد لاحظ stiglitz, 1998 أن أغلب معادلات محددات النمو تتضمن بعضا من مؤشرات الانفتاح (مثل نسب تجارية أو تشوهات سعرية...) مرتبطة ارتباط وثيقا بنمو متوسط

الدخل للفرد)الكواز, أهم معوقات استراتيجية التنمية للقرن 21, 2020(ولقد قام جيفري ساش sachs jeffrey وأندرو وارنر warner andrew بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ما بين سنة (1970-1989) فتوصلا إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح يصاحبه وبقوة نمو اقتصادي سريع، (Samuelson & Nordhaus, 2005, pp. 589-590) وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على دول منظمة التعاون والتنمية (**OCDE**) أن تخفيض الحواجز الجمركية وإلغاء القيود غير التعريفية يحسن من شروط التبادل التجاري ويؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لهذه الدول (Bassinini & Scarpetta, 2001, p. 15)، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية ومنها دراسة Fisher, 2003 والذي بين أن الانفتاح التجاري له تأثير موجب على النمو، فمن وجهة نظر فيشر وآخرون أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظا من مثل هذه العلاقة، حيث لا يعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات + الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الايجابي للتجارة على النمو فهناك العديد من البلدان لا تمثل فيها هذه الدرجة أهمية كبيرة، حيث يرى رودرك Rodrik, 1999 بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات وليس كهدف، فمن شأن توجيه السياسة الاقتصادية نحو القطاع الخارجي على حساب بقية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أن يخلط ما بين الوسائل والأهداف وتحرير المبادلات التجارية يؤدي أيضا إلى نمو حجم الأسواق ويسمح للمؤسسات الأكثر إنتاجية بتطوير نفسها وزيادة قدرتها التنافسية أما المؤسسات الأقل إنتاجية ونتيجة للمنافسة فإنها لا تستفيد من هذا التحرير التجاري وقد يؤدي زيادة المنافسة من قبل المؤسسات الجديدة إلى اضمحلالها وخروجها من السوق.(Lattimore, 2009, p. 166)

إذن فتحرير التجارة الخارجية لها علاقة كبيرة بأداء النمو في مختلف الدول، فلا يجب أن نفضل الحماية على حرية التجارة فلا يوجد ما يثبت ترابط الحماية مع النمو على طول الخط وفي نفس الوقت لا يجب أن نبالغ في الربط الحتمي ما بين تحرير التجارة والنمو (الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، 2008، صفحة 58) بالإضافة إلى تسهيل التجارة مع تحرير التجارة تشكلان آليتان لتحقيق وتعجيل النمو الاقتصادي لمختلف الدول.

2.3. علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي: انقسم الفكر الاقتصادي الى اتجاهين، حيث نجد المدرسة التشاؤمية مثل Nurkse, Prebish, Myrdal بناء على تجاربهم هناك علاقة طردية ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي وذلك من منطلق أنها تجارب فريدة ولها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع وجود وفرة في الطلب الخارجي. إلا أن هذه الأخيرة لا يمكن تكرارها في الوقت الحالي، كما أنه يتعذر معه اعتماد الدول النامية على التصدير، وهذا يقود الى مفهوم أن التصدير يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية، أما Kravis فيرى أن هناك عوامل عديدة تدخل في الاعتبار لتحقيق التنمية وما الصادرات إلا عنصرا واحدا فقط من مجموعة هذه العوامل.

في حين أن الاتجاه التفائلي يرى أن للصادرات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي (الصادرات كمحرك للنمو)، مثل كل من Heberler, Viner، وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات وبعد مجموعة من التجارب الناجحة في عدة دول العالم، ظهر الدور الايجابي للصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية مما شكل انتصارا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات (محمود حامد ع.، 2006، صفحة 36).

ويمكن تقسيم الدراسات التي حظيت بها العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي حسب نتائجها كما يلي:

- دراسات دعمت نتائجها الفرضية القائلة بأن الزيادة في الصادرات تسبب الزيادة في النمو الاقتصادي مثل دراسة: Arnade and Vasavada(1995), Fosu(1996), Thornton(1996) .

- دراسات دعمت نتائجها الفرضية القائلة بأن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى الزيادة في الصادرات مثل دراسة: Henriques and Sadorsky(1996), Al-Yousif(1999) .

- دراسات أكدت نتائجها على وجود سببية تبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي مثل دراسة: Dutt and Ghosh (1994) Thornoton (1997), Shan and Sun (1998) , (الشوربجي، 2007 - 2008، صفحة 08)

إن أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو هو دنيس روبرتسن، وذلك في مقالة نشرها سنة 1940 وبعده حاول نوركسي أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك نمو الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي السبعينات من القرن الماضي حاول بلاسا Balassa, 1971 وغيره من الاقتصاديين معرفة درجة الترابط بين التجارة والنمو، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان لها ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، أي الارتباط بين الصادرات والنمو، وبينت الدراسات أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وأن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل الى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا Lawrence and Weinstein, 1999.

كما أكد العديد من الاقتصاديين أمثال تايلور W.Tyler سنة 1981، و م.روم M.Rom ، سنة 1983 أن للصادرات آثارا موجبة في النمو الاقتصادي غير أن ذلك النمو مرتبط بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، وحيث أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر مما يؤدي إلى ارتفاع الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي (نتيجة لارتفاع العوائد ومعدل الأجور)، مما يعزز القدرة الشرائية لفئات الدخل المنخفض (النجفي و أحمد فتحي، 2008، صفحة 215).

وفي الأخير يمكن القول بأن حدوث زيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة دخول المشاريع التي تعمل في قطاع التصدير، وكذا دخول العاملين بها، من عمال وأصحاب رؤوس الأموال سوف ترتفع أيضا تبعا لذلك، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الداخلي فينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا إلى صناعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني، وتؤدي هذه العملية بشكل متتابع إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل الذي يسلمه قطاع الإنتاج إلى المستهلكين، أي أن الزيادة الأولية في الصادرات تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل الوطني إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند مستوى مرتفع عن ذي قبل.

4. المحور الثالث: التجارة الخارجية للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2008 – 2019)

لقد قامت الجزائر بصياغة عدة استراتيجيات من خلال وضع أطر تنظيمية وتشريعية كان الهدف منها تنويع تشكيلة الإنتاج الوطني والنهوض بالتجارة الخارجية من أجل تنمية الصادرات.

سيتم التركيز في هذا المحور لدراسة وتقييم وضعية التجارة الخارجية من ناحية الصادرات فقط، من خلال التطرق الى التركيب السلعي لهذه الأخيرة خارج قطاع الطاقة، وتطور الصادرات فيها خلال الفترة 2008 – 2019.

1.4. جهود الجزائر لتنمية وتنويع الصادرات: لقد قامت الجزائر بوضع استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج قطاع الطاقة بهدف تأمين الاستراتيجية التنموية المستقبلية، حيث تعتمد على عدة مداخل نذكر منها:

أ. استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات: يعاني الاقتصاد الوطني من التأخر في عدة جوانب خاصة القطاع الصناعي الذي يعاني من تدني مستوى الإنتاجية، وعدم توفره على الوسائل الإنتاجية الحديثة. ومن أجل هذا قامت الجزائر في هذا الإطار بالقيام بما يلي:

أ.1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– المرحلة الأولى (2007 –2013): يهدف هذا البرنامج لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع البرامج الملائمة من أجل تطوير تنافسية هذه المؤسسات، تمت المصادقة عليه في 2004/03/08، حيث يتم تمويله من قبل صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 06 مليار دج، بهدف تأهيل 6.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتكون قادرة مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، وبصفة عامة فقد تمثلت أهدافه الرئيسية في: (صحراوي، 2019، صفحة 89)

– إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛

– تحضير ومتابعة وتنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق وتحسين تنافسيتها في مجال الأسعار، الجودة والإبداع.

– المرحلة الثانية (2010– 2014): بسبب عدم التقدم في الاعمال في الفترة الأولى تم تمديد الفترة ما بين 2010 – 2014 بقرار من مجلس الوزراء المنعقد 2010/07/11، بهدف إعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار بناء اقتصاد متنوع وقوي خارج قطاع الطاقة، خصص له ميزانية تقدر ب380 مليار دج، تحت اشراف وتنفيذ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتسهيل عمل هذه الأخيرة فقد تم انشاء خمس وكالات جهوية في الجزائر، وهران، عنابة، سطيف، غرداية أوكلت لها مهمة متابعة الولايات التابعة لها. أما عن الأهداف التي تسعى هذه المرحلة تحقيقها فهي: (صحراوي، 2019، صفحة 90)

– تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل بحسب الأولوية، من خلال دراسات توفر خصوصيات كل ولاية وكل فرع، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛

– تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة من خلال التنسيق بينها وبين مكونات المحيط القريب؛

– المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، المتعلقة بترقية المؤهلات المهينة بالتكوين وتحسين المستوى في الجانب التنظيمي والحصول على معايير الجودة العالمية (الايزو)، ومخططات التسويق.

– المرحلة الثالثة (2015 –2019): تم تمديد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخمس سنوات أخرى بهدف الوصول لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في نهاية المدة، من أهدافه تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والجهوي، بواسطة مؤسسات تمتاز بالتنافسية في سوق مفتوح، لإنشاء قيم مضافة، مناصب شغل، وتطوير الصادرات خارج قطاع الطاقة.

أ.2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: تم تبني هذا البرنامج انطلاقا من سنة 2000 بهدف تأهيل 1000 مؤسسة تحت مساهمة مالية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تقدر مليون ومئتي ألف دولار، وميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة المقدرة 120 مليون دج، ولقد طبق هذا البرنامج من خلال ثلاث عمليات للتقدم التقني، مس مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة التي تم دعمها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية. ويهدف هذا البرنامج ترقية التنافسية الصناعية وجعل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي، وذلك بدعمها ومرافقتها لاكتساب قوة تنافسية، حيث قسم هذا الهدف الاستراتيجي إلى مجموعة من الأهداف: (لبو، 2020، صفحة 467)

– المستوى الكلي: عصرنة المحيط الصناعي من خلال التوجهات والسياسات العامة للدولة لتوفير الظروف والمناخ الملائم.

– المستوى القطاعي: تقوية قدرات هياكل الدعم وترقية وتطوير الصناعات التنافسية بتفعيل أداء الجهات الفاعلة في تنفيذ البرنامج حتى تكون مفيدة لدعم المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل.

– المستوى الجزئي: تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية لتكتسب مواصفات قياسية تضاهي تلك الموجودة في المؤسسات الناجحة.

أ.3. برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار برنامج الشراكة: في منتصف التسعينات وضع الاتحاد الأوروبي برنامجا للتعاون مع دول المتوسط بهدف مساعدة الاقتصاديات المتوسطة غير الأوروبية للتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أ.1.3. برنامج ميدا1 (1995 – 2000): يعد هذا البرنامج الأداة المالية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، ومنحت في اطار هذا البرنامج مساعدات مالية لكل من الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، فلسطين، لبنان، والأردن، وقد كان يهدف إلى: (عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على PMEII، 2011، صفحة 146)

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التشخيص الاستراتيجي والقيام بتكوين مسيري هذه المؤسسات.

– دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ عقود شراكة مع المؤسسات المالية.

– دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهينة في اعداد استراتيجيات تطوير هذه المؤسسات.

هذا وقد تحصلت الجزائر على مبلغ 30.4 مليون أورو من 194.2 مليون أورو كانت مخصصة (أي ما نسبته 15.6%) فقط من المبلغ المخصص (شيخي، كبلوتي، و حجاج، 2017، صفحة 16). أما الدعم فقد كان مخصص توزيعه كما يلي: (لزعر و بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، 2009، صفحة 44)

– تسهيل التعديل الهيكلي: 30 مليون أور.

– ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 57 مليون أورو.

– دعم إعادة الهيكلة والخوصصة: 38 مليون أورو.

– تحديث القطاع المالي: 23 ليون أورو.

أ.2.3. برنامج ميدا 2 (2000 – 2006): في ظل ميدا2 تم تخصيص مبلغ 232.8 مليون أورو كالتزام للجزائر، لكن المبالغ المدفوعة قدرت ب 74.7 مليون أورو، أي بنسبة 32% من الأموال المتعهد بها، ويرى العديد من المختصين عن هذه المبالغ ضئيلة وغير كافية للقيام بعملية التأهيل، كما يرى الأوروبيون أن تخصيص مبالغ لإعادة الهيكلة الصناعية في اقتصاديات الدول المغاربية يشكل اضرارا بالمنافسة.

وما يمكن الخروج به من برنامج الدعم المالي ميدا للاتحاد الأوروبي هو أنه لا يمكن أن يعوض الخسائر التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء عملية التدمير الجمركي.

ب. استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وضعت الجزائر عدة تشريعات لتنظيم عملية جذب الاستثمار الأجنبي منها:

ب.1. قانون النقد والقرض 10/90: شهد برنامج الإصلاحات الذي أقره البرلمان عدة مبادرات إصلاحية جريئة، لذلك أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة انعكست في القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990. وقد حدد هذا القانون وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وجسد بذلك ولأول مرة شعار "الباب مفتوح"، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين: (تومي، واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، صفحة 111، 112)

ب.1.1. في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

ب.2.1. في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وهذا ما تؤكد عليه المواد من 181 إلى 188، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكامه أن يستثمر في النشاطات غير مخصصة للدولة بصراحة، بمعنى النشاطات غير محتكرة من قبل الدولة (وهي كما ترى شروط الاستثمار الأجنبي المباشر)، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في:

– تحمل رأسمال الأجنبي جزء من تمويل التنمية.

– إنشاء وترقية مناصب الشغل.

– ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية.

– فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.

ب.2. الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء بعدة تغييرات نذكر منها:

ب.1.2. الامتيازات الجبائية: حسب المادة 9 فإنه تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 (وهي الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في اطار منح الامتياز / أو الرخصة)، بعنوان إنجازها كما هي مذكورة من المزايا التالية: (قانون الاستثمار، 2007، صفحة 04)

– الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

– بعنوان الاستغلال ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ب.2.2. النظام التحفيزي: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام التالية: (قانون الاستثمار، 2007، صفحة 09)

– ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.

– تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

– منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

وتم أيضا انشاء المجلس الوطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس"، يكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات. (قانون الاستثمار، 2007، صفحة 08)

ب.3.2. ضمانات الاستثمار: حسب المادة 14 فإنه يعمل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار. ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية. (قانون الاستثمار، 2007، صفحة 07)

وحسب المادة 31 فإنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية. (قانون الاستثمار، 2007، صفحة 10)

ب.3. الأمر رقم 16–09 المؤرخ في 03 أوت 2016: تم إصداره لتدارك النقص الذي تضمنه القانون السابق، ويهدف الى تبسيط الإجراءات وتنظيم الاستثمار وتحديد الامتيازات التي تساهم في تشجيع الاستثمار وخاصة منها التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وأهم ما تضمنه هذا الامر نجد:

– تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة 2 (اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل من: (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 19، 20)

– بعنوان مرحلة الإنجاز من:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.

– بعنوان مرحلة الاستغلال:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

– فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي: (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 21، 22)

- ضمان المعاملة المنصفة والعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.
- ضمان عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري (إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به).
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا إلا في حالة وجود اتفاقيات أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم.
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر وعائداته وللحصص العينية المنجزة الخارجية والمداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل.

2.4. التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع الطاقة: يوضح الجدول رقم (01) التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع الطاقة خلال الفترة المدروسة حيث:

جدول1. التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج قطاع الطاقة خلال الفترة (2008 – 2019) الوحدة: مليون دولار

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	مجموع	نسبة
الأغذية	119	113	315	355	315	402	323	235	327	349	373	407	3633	14.92%
مواد خام	334	170	91	161	168	109	109	106	84	73	92	95	1595	%06.55
منتجات مصنعة2/1	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2242	1950	18254	% 74.97
سلع ومعدات صناعية	67	42	30	35	32	28	16	19	54	78	90	83	574	% 02.35
سلع استهلاكية	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20	33	36	292	% 1.21
المجموع	1936	1066	1525	2062	2061	2014	2580	1968	1805	1930	2830	2571	24348	100%

المصدر: الجمارك الجزائرية على الموقع www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2020/12/29

حسب بيانات الجدول أعلاه تأتي في المرتبة الأولى من حيث التصدير المنتوجات نصف المصنعة وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى. وقد عرفت هذه الصادرات انتعاشا متزايدا، باستثناء سنة 2009 أين سجلت أدنى قيمة ب 692 مليون دولار لتعود للارتفاع في السنوات الثلاثة الموالية وتصل إلى 1527 مليون دولار سنة 2012 لتتخطى حاجز 2121 مليون دولار سنة

2014 لتبقى بعدها في انخفاض إلى غاية 2018 أين سجلت أعلى قيمة تصديرية لها ب 2242 مليون دولار والسبب في ذلك يعود إلى أن نمو تصدير هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية، الا انه في سنة 2019 سجلت أيضا انخفاض بنسبة 6.21 % مقارنة مع السنة الماضية حيث بلغت قيمتها 1950 مليون دولار.

تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية وتتمثل أساسا في التمور، الخضر والخمور وذلك راجع لارتفاع الانتاج المحلي بفضل جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي من جهة واقتناع المواطن بضرورة إيجاد بدائل للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن البترول والغاز.

وسجلت قيمة الصادرات الغذائية تطورا بطيئا مقارنة بنظيرتها المنتجات نصف المصنعة، حيث نلاحظ أن القفزة النوعية التي سجلتها كانت ابتداء من سنة 2010 ب 315 مليون دولار لتتناقص بعدها نظرا للظروف الطبيعية إلى أن تصل إلى 373 مليون دولار سنة 2018 وواصلت ارتفاعها بمعدل متواضع لسنة 2019 حيث بلغت 407 مليون دولار، أي بزيادة 9.12 %.

وفي المرتبة الثالثة تأتي المنتجات الخام، وتتمثل في الفوسفات، نفايات الحديد، الزنك والنحاس وتعتبر هذه الصادرات ثروة معدنية هامة تزخر بها الجزائر غير أنها لم تستغل إلى يومنا هذا استغلالا حقيقيا ومن خلال قراءة معطيات الجدول يظهر جليا تدهور قيمة صادراتها بحيث سجلت 334 مليون دولار سنة 2008 ثم انخفض تصديرها إلى 73مليون دولار سنة 2017 وهي أدنى قيمة مسجلة لها في العشرية الأخيرة لترتفع قيمة تصديرها ارتفاعا طفيفا خلال سنتي2018 و2019 لتصل الى 92 و95 مليون دولار على التوالي.

في المرتبة الرابعة تأتي السلع والمعدات الصناعية وتتمثل في منتجات التجهيز، الوسائل المستعملة في البناء والأشغال العمومية والصحة وعرفت قيمة صادراتها انخفاضا من 67 مليون دولار سنة 2008 إلى 19 مليون دولار سنة 2014، لتعود للارتفاع بعدها وتصل إلى 90مليون دولار سنة 2018 وهي أعلى قيمة مسجلة لها في العشرية الأخيرة، مع انخفاض طفيف لسنة 2019 حيث بلغت صادراتها 83 مليون دولار.

وفي المرتبة الأخيرة تأتي السلع الاستهلاكية غير الغذائية مثل الإسمنت والفلين حيث وعلى مر عشر سنوات شهدت تدهورا في قيمتها فبعد تسجيل 49 مليون دولار سنة 2009 وصلت أدنى مستوى لها سنة 2014 ب 11 مليون دولار لتعود للارتفاع نسبيا حتى تصل إلى 36 مليون دولار سنة 2019.

3.4. تطور الصادرات خارج قطاع الطاقة في الجزائر خلال الفترة (2008 – 2019): للوقوف على وضع الصادرات الجزائرية خارج قطاع الطاقة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 لا بد من مقارنة نسبة هذه الصادرات مع نسبة الصادرات الإجمالية للجزائر خلال نفس الفترة.

إن الهدف من هذه المقارنة هو توضيح وترجمة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع الطاقة إلى أرقام حتى يتسنى لنا معرفة مكانتها وتطور أرقامها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني. والجدول رقم (02) يترجم لنا بالأرقام ما سلف ذكره:

جدول 2. تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع الطاقة مقارنة بالصادرات الإجمالية خلال الفترة (2008 – 2019) الوحدة: مليون دولار

البيان		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات الطاقة	القيمة	77361	44128	55527	71428	69805	62960	60304	32700	28221	33261	38338	33240
	النسبة	97.56	97.64	97.32	97.19	97.13	96.90	95.90	94.32	93.99	94.52	93.12	92.80
الصادرات خارج الطاقة	القيمة	1936	1066	1525	2062	2061	2014	2580	1968	1805	1930	2830	2580
	النسبة	2.44	2.36	2.68	2.81	2.87	3.1	4.1	5.68	6.01	5.48	6.88	7.20
مجموع الصادرات		**79297**	**45194**	**57052**	**73490**	**71866**	**64974**	**62884**	**34668**	**30026**	**35191**	**41168**	**35820**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات www.douane.gov.dz

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 عرف تذبذبا ،فبعد تسجيل أعلى مستوى له سنة 2008 ب 79297 مليون دولار انخفض إلى 57052 مليون دولار سنة 2010، ليعود ويرتفع مجددا سنة 2011 إلى 73490 مليون دولار لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث نلاحظ أنه سرعان ما يتدنى عبر السنوات ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2016 ب 30026 مليون دولار، ليعود ويرتفع تدريجيا ليصل سنة 2018 إلى 41168 مليون دولار، لكنه عاود الانخفاض سنة 2019 حيث وصل الى غاية 35820 مليون دولار أي بانخفاض قدره 14.29 %.

والجدير بالذكر هو أن نسبة الصادرات خارج الطاقة لا تتعدى 7% من إجمالي صادرات الجزائر، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2018 ب 6.88% أي حوالي 2830مليون دولار.

إن الملاحظ للجدول رقم 02 يستنتج أن منحنى الصادرات خارج المحروقات هو منحنى تصاعدي نوعا ما حيث انتقل من نسبة 2.44% سنة 2008 إلى نسبة 7.20% سنة 2019 من إجمالي الصادرات. ومن ثم يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية خارج القطاع الطاقوي تطورت في العشرية الأخيرة تطورا إيجابيا، غير ان هذا التطور بطيء لأن النسب المسجلة متواضعة جدا إذا ما قورنت مع نسب الصادرات النفطية.

ولتوضيح حجم الصادرات خارج الطاقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 ومقارنتها مع الصادرات الإجمالية تم وضع الشكل رقم (01) الذي يبين الأرقام المتواضعة التي سجلتها الصادرات خارج قطاع الطاقة مقارنة مع صادرات الطاقة.

شكل1. تطور الصادرات خارج قطاع الطاقة مقارنة مع صادرات الطاقة خلال الفترة (2008 – 2019) الوحدة: نسبة مئوية

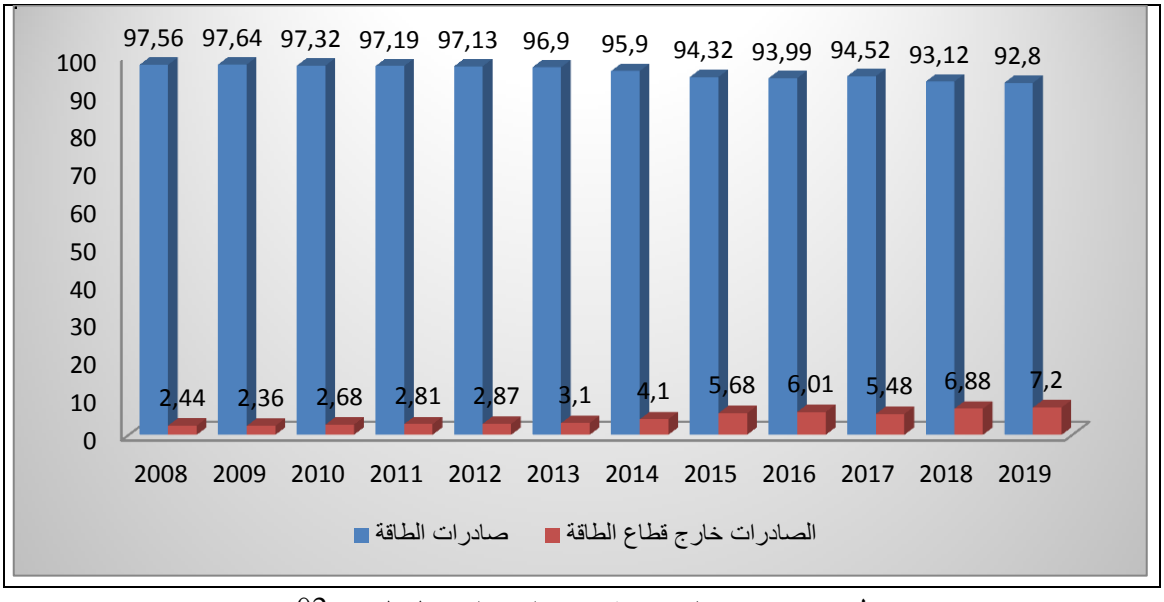

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

ولتوضيح تطور الصادرات خارج قطاع الطاقة لوحدها نعرض الشكل رقم (02).

شكل 2. الصادرات خارج قطاع الطاقة خلال الفترة (2008 - 2019) الوحدة: (مليون دولار)

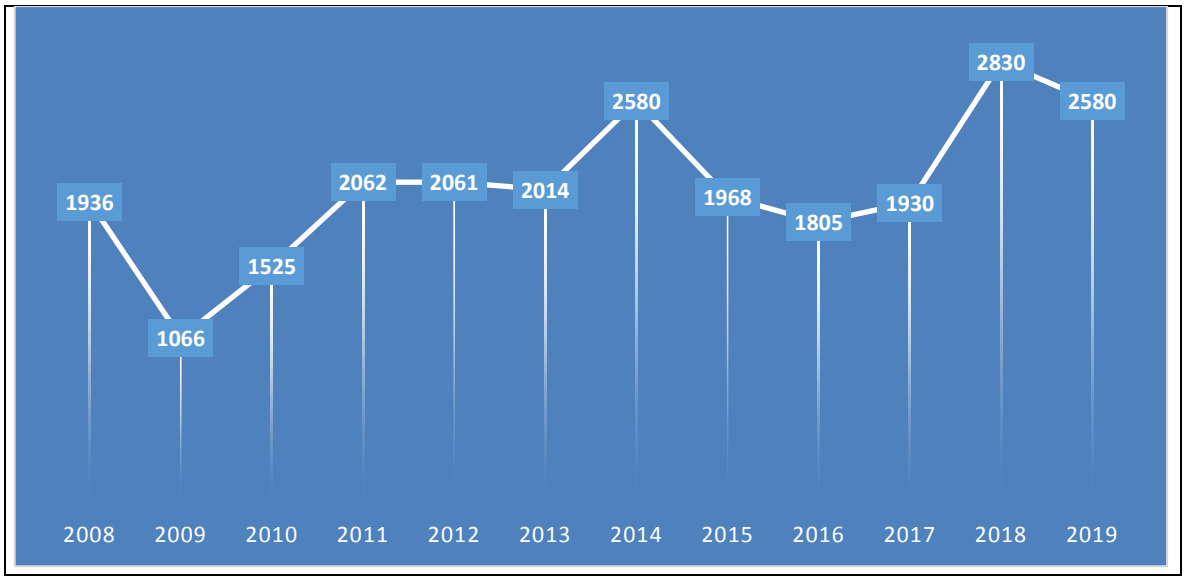

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

وبالتالي يتبين أن الصادرات الجزائرية خارج الطاقة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 شهدت ارتفاعا محسوسا من بداية الفترة إلى نهايتها، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2018 ب 2830 مليون دولار ونلاحظ تراجع نسبتها سنة 2009 بشكل لافت للانتباه حيث بلغت 1066 مليون دولار وهي أقل قيمة لها في هذه العشرية حيث يظهر جليا أنها تأثرت بالتوتر الاقتصادي السائد آنذاك الذي يعود سببه إلى أزمة "الرهن العقاري".

بربط الأرقام والأشكال السابقة نستنتج أن صادرات الجزائر خارج قطاع الطاقة خلال العشرية الأخيرة عرفت ارتفاعا نسبيا لكنه يبقى تطورا ضعيفا وغير مقنعا مقارنة بتطور الصادرات النفطية على الرغم من شعارات «تنويع التصدير» و «التوجه نحو الأسواق الإفريقية» التي ميزت خطابات الجهات المسؤولة منذ بداية الأزمة لمحاولة إيجاد بدائل عن إيرادات النفط.

وحسب عضو غرفة التجارة والصناعة الجزائرية محمد سعد الله أن الحكومة عجزت السنة الماضية عن تصدير فائض سجلته في بعض المحاصيل كالبطاطا والفراولة التي عرف إنتاجها وفرة كبيرة، وذلك بسبب غياب شبكة نقل مهيأة لتوزيع وتحويل السلع إلى الموانئ والمطارات وبالتالي فالحديث عن التصدير يتطلب وجود ما نصدره أولا، ثم وجود آلية تسمح بنقل المنتوج وتصديره وهما عاملان غائبان في الجزائر حسب سعد الله.

ومنه نستنتج أن الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف التنافسية نظرا لهشاشته البنيوية في غياب ثروات بديلة عن النفط من جهة وغياب هيكلة منظمة تسمح باستغلال الثروات الأخرى وتصديرها.

يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية ،الاقتصاد الوطني من بين الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات النابضة وهذا ما أثر سلبيا على الميزان التجاري نتيجة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق العالمية كل هذا الضعف الاقتصادي أصبح مؤشرا كافيا على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر بأي تذبذب يطرأ على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية وبالتقلبات التجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من ناحية أخرى.

5. المحور الرابع: تقييم وضعية الصادرات خارج قطاع الطاقة في إطار تحرير التجارة الخارجية

لقد تم وضع دراسة تحليلية يتم فيها توضيح مدى مساهمة الصادرات خارج قطاع الطاقة في تركيب الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة ومدى تغطية الصادرات خارج قطاع الطاقة للواردات الجزائرية.

1.5. وضع الميزان التجاري: يوضح الجدول رقم (03) وضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2008 الى 2019

جدول 3. تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2008 – 2019) الوحدة: مليون دولار

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	79297	45194	57052	73490	71866	64974	62884	34668	30026	35191	41168	35820
الواردات	39479	39294	40473	47247	50376	50028	58850	51702	47089	46059	46197	41930
الميزان التجاري	**39818**	**5900**	**16579**	**26243**	**21490**	**9946**	**4304**	**-17034**	**-17063**	**-10868**	**-5029**	**-6110**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات www.douane.gov.dz

من خلال الجدول يمكن تقسيم المعطيات إلى مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى (2008–2014)**: سجل الميزان التجاري فائض لكنه متواضع نوعا ما، وحسب معطيات الجدول رقم (03) بلغت قيمة الواردات سنة 2008، 39479 مليون دولار وقيمة الصادرات 79297مليون دولار بفائض قدر ب 39818مليون دولار ليشهد الميزان التجاري في آخر هذه المرحلة تناقصا كبيرا ويصل إلى أدنى مستوى له سنة 2014 ب 4304 مليون دولار، وما يمكن التلميح له أن سبب هذا التناقص هو معدل الواردات الذي كان في تزايد مستمر مقابل تناقص معدل الصادرات في السنتين 2013 و 2014 بشكل لافت للانتباه.

ب. **المرحلة الثانية (2015 – 2019)**: سجل الميزان التجاري في هذه المرحلة عجزا، وهذا راجع لتناقص قيمة الصادرات سنة 2015حيث بلغت 34668 مليون دولار وهو ما شكل حوالي 50% من مجموع الصادرات سنة 2014، ويرجع ذلك إلى انهيار سعر البرميل من البترول إلى حولي 38 دولار، في حين حافظت قيمة الواردات على مستواها تقريبا مقارنة مع سنة 2014 حيث بلغت 51702سنة 2015 في حين بلغت 58850 مليون دولار سنة 2014،كل هذا أدى إلى تسجيل عجز رهيب في الميزان التجاري قدر ب 17034 مليون دولار سنة 2015 مما دفع بالسلطات إلى محاولة إيجاد حل للأزمة من خلال تطبيق سياسة التراخيص والحصص للحد من الواردات وهو ما أدى إلى تسجيل انخفاض ولو طفيف في قيمة الواردات صاحبه ارتفاع طفيف للصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية كل هذا أدى إلى تراجع عجز الميزان التجاري ليصل إلى (5029) مليون دولار سنة 2018 لكن هذا العجز ارتفع نوعا ما سنة 2019 ليصل (6110) مليون دولار.

2.5. تغطية الصادرات خارج الطاقة للواردات الجزائرية (2008 – 2019): يتضمن الجدول رقم (04) توضيح نسبة تغطية الصادرات خارج الطاقة للواردات الإجمالية للجزائر في الفترة المدروسة ومعرفة مدى تأثيرها عليها:

جدول 4. نسبة تغطية الصادرات خارج الطاقة للواردات الجزائرية الإجمالية (2008 – 2019) الوحدة: مليون دولار

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	**39479**	**39294**	**40473**	**47247**	**50376**	**55028**	**58580**	**51702**	**47089**	**46059**	**46197**	**41930**
الصادرات خارج المحروقات	**1936**	**1066**	**1525**	**2062**	**2061**	**2014**	**2580**	**1968**	**1805**	**1930**	**2830**	**2580**
نسبة التغطية%	4.90	2.71	3.77	4.36	4.09	3.66	4.40	3.80	3.83	4.19	6.13	6.15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات douane.gov.dz

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (04) الوضعية غير المرضية التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني من جراء هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات، بالرغم من أن هذه الدراسة جاءت في فترة تحرير التجارة الخارجية للجزائر، حيث نسجل نسبة 6.13% من تغطية

الصادرات خارج قطاع الطاقة للواردات الاجمالية كحد أقصى سنة 2018 ب 2830 مليون دولار أي أنه في العشرية الأخيرة رغم الخطط والمعاهدات المطبقة من طرف الدولة ومختلف الإدارات المرافقة لعمليات التصدير خارج قطاع الطاقة ، لم تتعدى قيمة الصادرات سقف 3 مليار دولار ،مما يجعل الجزائر تحت رحمة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، والأكثر من ذلك ان هذه القيمة انخفضت سنة 2019 لتسجل 2.5 مليار دولار أي بانخفاض قدره 11.80 % والشكل رقم (03) يوضح أكثر مدى ضآلة الصادرات خارج قطاع الطاقة على تغطية حجم الواردات الإجمالية.

شكل 3. تغطية الصادرات خارج قطاع الطاقة للواردات للفترة (2019/2008). الوحدة: مليون دولار

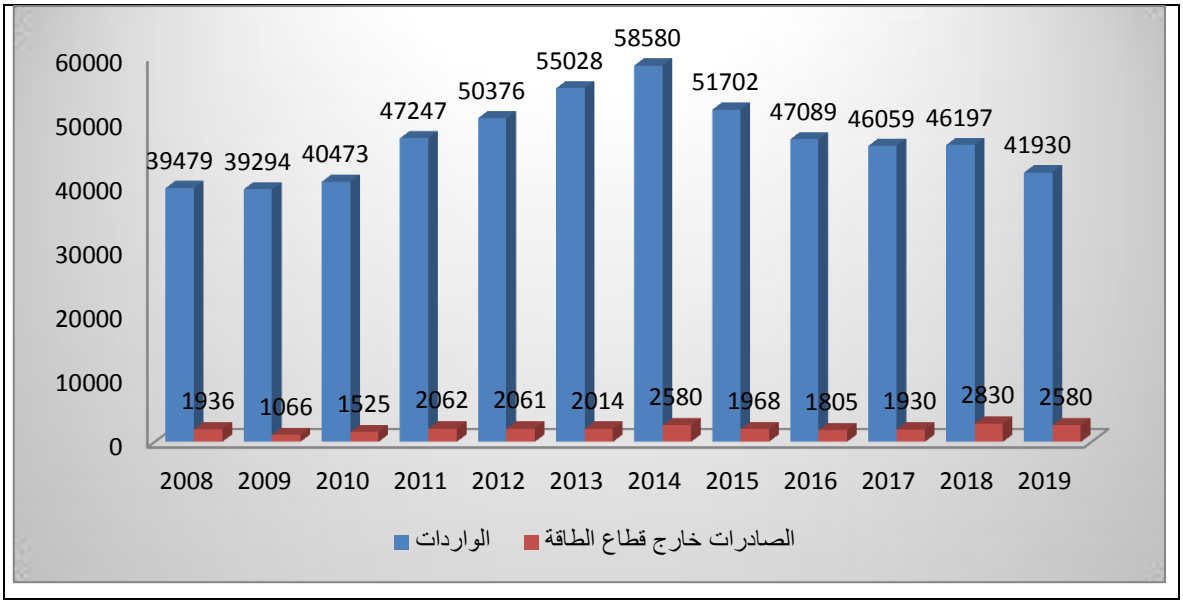

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الشكل 03 يظهر فشل الحكومات الجزائرية المتوالية في إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد من منتصف سنة 2014 بعد أن راهنت جميعها على ضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويع الموارد المالية للبلاد بالتركيز على السياسات الاقتصادية المعتمدة على ضرورة التنويع الاقتصادي من أجل النهوض بالصادرات خارج قطاع الطاقة والتقليص من التبعية النفطية. وجاءت الأرقام الرسمية للجمارك لتؤكد هذا الفشل، بعد أن استقرت الصادرات خارج قطاع الطاقة عند مستويات ضعيفة لم تتجاوز منذ سنوات عديدة 3 مليار دولار.

وحسب إحصائيات الجمارك الجزائرية لسنة 2017، فإن الصادرات خارج قطاع الطاقة استقرت عند 1.93 مليار دولار (كما هو موضح في الجدول رقم 04) وهو ما يمثل أقل من 4.20 % من الصادرات والتي لا تغطي 27 % من فاتورة غذاء الجزائريين، أي أن مستوى الإنتاج الوطني يبقى ضعيفا ولا يعول عليه لتعويض الواردات من المواد الغذائية وتقليص فاتورتها التي قدرت ب **8.4** مليار دولار سنة 2017 مقابل 8.22 مليار دولار سنة 2016 ما يمثل ارتفاعا ب 2.60 % .

يبقى مستوى الصادرات خارج النفط لا يعكس المداخيل الفعلية للإنتاج الوطني، تتمثل هذه الصادرات أساسا في المواد نصف المصنعة بما قيمته 1.38 مليار دولار والمتمثلة أساسا في مواد مشتقة من البترول مثل الزيوت والمواد المستخرجة من الزفت بقيمة 530 مليون دولار سجلت السنة الماضية مقابل 395.4 مليون دولار سنة 2016، أما الصادرات الأخرى فتمثلت في السكر المنتج من طرف شركة «سيفيتال» بقيمة 225 مليون دولار، التمر 51.37 مليون دولار، آلات الغسيل 30.86 مليون دولار وغيرها من المواد الأخرى.

ولا يزال المصدرون يطالبون في كل مرة بإزالة نفس العقبات التي تحول دون تطوير الصادرات خارج الطاقة، أهمها صعوبات عمليات التحويل المالي نحو البلد الذي تصدر إليه المنتجات الوطنية، زيادة على منحهم 25 % فقط من العائدات بالعملة الصعبة وغيرها من المشاكل التي بقيت تشجع الواردات على حساب الإنتاج الوطني.

ورغم كل القوانين والإجراءات التي وضعت إلى غاية الآن تبقى المحروقات تمثل المبيعات الأساسية للجزائر نحو الخارج بنسبة 93.12 % من إجمالي الصادرات ب 41.17 مليار دولار سنة 2018 و33.26 مليار دولار سنة 2017 وهو ما يمثل حوالي ب 94.52% وبقيت نفس هذه النسبة سنة 2019 حيث سجلت معدل 92.80 %.

6. تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات.

– يساهم تطوير التجارة الخارجية في زيادة الدخل الوطني، ورفع معدلات النمو؛ صحيحة

لكن في حال كان الاقتصاد الوطني يمر بفترة التوسع والانتعاش في الدورة الاقتصادية، وكانت السلع الوطنية المنتجة لها قوة تنافسية من حيث السعر والجودة في الأسواق الدولية، مما ينعكس إيجابا في زيادة الإيرادات للدولة المعنية ومن ثم زيادة الانفاق الداخلي وارتفاع الطلب مما يؤدي الى رفع معدلات النمو.

– تؤدي استراتيجية تنمية الصادرات الى خلق ميزات تنافسية جديدة تؤثر ايجابا في التطور الاقتصادي للدول؛ صحيحة فقط في حالة توفر الدول على الامكانيات البشرية والمادية والتكنولوجيا اللازمة لتحقيق هذه الميزات.

– قامت الجزائر بإصلاحات عديدة مست مختلف المجالات خاصة المؤسساتية، والخدماتية، والضريبية بهدف تنمية الصادرات خارج قطاع الطاقة. خاطئة لأن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست فقط الجانب المؤسساتي والضريبي بصفة خاصة، لكن الجانب الخدماتي لم تولي له الجزائر الاهتمام اللازم ليساهم في تنمية الصادرات، وحتى الجانب المؤسساتي سواء بالنسبة للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالإصلاحات التي شملتها لم تتمكن من بلوغ الهدف المرغوب ومازالت تعاني من الكثير من النقائص، أما فيما يخص القطاع الخدماتي فلا بد من صياغة استراتيجيات فعالة ومعاصرة كإصلاح قطاع السياحة الذي يمكن أن يؤدي الى نقلة نوعية في تنويع وتطوير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة اذا ما أحسن استغلاله بالنظر الى المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، الى جانب ضرورة عصرنة وخوصصة النظام البنكي الجزائري بإدخال الأساليب الجديدة في التسيير كالرقمنة مثلا.

7. الخاتمة

للتجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لجميع دول العالم فلا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية أن تعيش في عزلة، نظرا للمزايا التي يمكن أن تعود على الدولة من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية. والجزائر كغيرها من دول العالم سعت جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي فالتنويع في البنية الاقتصادية يعد حافزا ومصدرا لتحصيل العملة الصعبة وإقامة قاعدة صناعية متينة لذا عملت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على التحرير الجزئي وصولا إلى التحرير الكلي لصادراتها الإجمالية من التبعية النفطية، بعدما أدركت أن المراهنة على منتج واحد لا يحقق أهدافها التنموية، نظرا للاضطرابات التي تهدد استقرار أسعار النفط العالمية. **وقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج هي:**

– تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في تحريك عجلة التنمية من خلال التبادل الخارجي للسلع والخدمات؛

– يؤدي تحرير التجارة إلى انخفاض تكاليف الانتاج، مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية، وهذا ما يحفز على زيادة الاستهلاك فيرتفع الطلب ما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل ومن ثم الزيادة في المداخيل وبالتالي فان تحرير التجارة يساعد على معالجة مشكلة الفقر وعدالة توزيع الدخل؛

– يساهم تحرير التجارة الخارجية في تنمية الصادرات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، لكن في ظل الاستفادة من الفرص الموجودة في السوق العالمي وتكييف استراتيجيات استثمارية مناسبة لاستغلالها مع توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة؛

– ترتبط الصادرات بالنمو الاقتصادي بعلاقة سببية تبادلية، حيث تؤدي الزيادة في الصادرات الى زيادة مداخيل المشروعات في قطاع التصدير، مما ينعكس إيجابا على الانفاق الداخلي، فينتعش النشاط الاقتصادي المحلي مخلفا تحقيق معدلات موجبة في النمو الاقتصادي؛

– لجأت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى العمل على تطوير تجارتها الخارجية بكل الاستراتيجيات الممكنة لأنها تدرك تماما أن الثروة النفطية هي ثروة ناضبة غير متجددة آيلة للزوال من جهة، ومواكبة للأسواق العالمية التي تفرض إن صح التعبير على دول العالم الثالث التنوع في الصادرات حتى يتسنى لها مواكبة الدول المتقدمة ومسايرتها؛

– لم تشهد الصادرات غير النفطية أي تحسن يذكر خلال سنوات الدراسة، حيث أنها لم تتجاوز 6% من إجمالي الصادرات في أحسن الظروف؛

– رغم أن سياسة تحرير التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الجزائر مع بداية سنوات التسعينات، إلا انها لا تزال تعتمد وبدرجة كبيرة على قطاع المحروقات؛

– إن قطاع التجارة الخارجية الجزائرية لا يزال عاجزا عن الانطلاق للمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني على الرغم من كل الإجراءات والقوانين التي سنتها الدولة من أجل تعديل هيكلة التجارة الخارجية وذلك بتشجيع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدرتها التنافسية.

بالرجوع إلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

– ضرورة منح السلطات الجزائرية مزيدا من الاهتمام للمنتجات غير النفطية والتي تمتاز فيها بالميزة النسبية التنافسية (المواد الغذائية مثلا).

– وضع الجزائر لاستراتيجية تعيد تأهيل المؤسسات الاقتصادية خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة في السوق العالمية؛

– العمل على تنويع هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي؛

– الاهتمام بقطاع الخدمات والسعي إلى تحسينه كقطاع السياحة مثلا؛

– تنويع آليات التمويل كالاعتماد مثلا على طريقة التمويل برأس مال المخاطرة.

على غرار المقترحات المقدمة فان هناك مجالا لاستكمال البحث من جوانب أخرى تمثل افاقا هي:

– معالجة إشكالية المورد الإنتاجي الوحيد بين متطلبات السوق العالمية والمقومات المحلية؛

– قطاع السياحة كمدخل لتنويع الاقتصاد الجزائري؛

– عصرنة خدمات الجهاز المصرفي الجزائري كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع والاحالات

A Bassinini ،S Scarpetta. .(2001) Les Moteurs de la Croissance Dans Les Pays De L'OCDE: Analyse Empirique Sur Des Données De Panel. *Revue Economique De L'OCDE*.15 ،

demergers. .(1995) ouverture et croissance industrielle en chine: etude empirique sur un échantillon de villes de developpent de L'OCDE. *document de travail*.03 ،

huihi. .(45) jikji. *iioio*.

J.L combes. .(1999) *Integration a l'économie Mondiale et Instabilité de Croissance.* France.

P.A Samuelson ،W.S Nordhaus. .(2005) *Economie*. paris.

R Lattimore. .(2009) *Le Commerce International Libre.* France: Equitable Et Ouvert Edition .

أحمد الكواز. (2008). التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. *المعهد العربي للتخطيط*، 03 – 10.

أحمد الكواز. (26 ديسمبر, 2020). *أهم معوقات استراتيجية التنمية للقرن 21*. تم الاسترداد من المعهد العربي للتخطيط.

الجريدة الرسمية. (03 اوت, 2016). *المادة 12 من الأمر رقم 16 – 09، القسم الثاني: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، العدد 46، .*

الجريدة الرسمية. (03 أوت, 2016). *المواد من 21 إلى 25، الفصل الرابع: الضمانات الممنوحة للاستثمارات، العدد 46*.

ايمان صحراوي. (المجلد 4، العدد 2، ديسمبر, 2019). تحليل فعالية البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة (2007-2017). *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، صفحة 89.

بلال شيخي، حمزة كبلوتي، و المهدي حجاج. (06 و 07 ديسمبر, 2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والمأمول. *اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الواد، الجزائر.

رشاد العصار. (2000). *التجارة الخارجية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

زينب عوض الله حسين. (1998). *الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا*. مصر: الدار الجامعية.

سالم توفيق النجفي، و عبد المجيد أحمد فتحي. (2008). *السياسات الاقتصادية الكلية والفقر*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليمان المنذري. (2004). *السوق العربية المشتركة في عصر العولمة* . مصر: مكتبة مدبولي.

سهام عبد الكريم. (العدد9, 2011). سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على .PMEII *مجلة الباحث*.

صلاح الدين نامق. (1972). *التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي* . مصر: دار النهضة العربية.

عبد الرحمن تومي. (بلا تاريخ). واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. *دراسات اقتصادية*.

عبد الرزاق محمود حامد. (2006). *تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية*.

عبد العظيم حمدي. (1996). *اقتصاديات التجارة الدولية*. مصر: مكتبة زهراء الشرق.

عطا الله علي الزبون. (2020). *التجارة الخارجية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

علي لزعر، و ناصر بوعزيز. (جوان, 2009). تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورمتوسطية. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية*.

قانون الاستثمار. (2007). *المادة 09، الباب الثاني: المزايا، الفصل الأول: النظام العام*. رئاسة الجمهورية: الامانة العامة للحكومة.

قانون الاستثمار. (2007). *المادة 21 الباب الرابع: أجهزة الاستثمار، الفصل الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*. رئاسة الجمهورية: الأمانة العامة للحكومة.

قانون الاستثمار. (2007). *المادة 18، الباب الرابع: أجهزة الاستثمار، الفصل الأول: المجلس الوطني للاستثمار*. رئاسة الجمهورية: الأمانة العامة للحكومة.

قانون الاستثمار. (2007). *المادة 14 الباب الثالث: الضمانات الممنوحة للمستثمرين*. رئاسة الجمهورية: الامانة العامة للحكومة.

قانون الاستثمار. (2007). *المادة 31، الباب السادس: أحكام مختلفة* . رئاسة الجمهورية: الأمانة العامة للحكومة.

مجدي الشوربجي. (2007 – 2008). *العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان*. الشلف.

محمد احمد السريتي. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد دياب. (2010). *التجارة الدولية في عصر العولمة*. لبنان: دار المنهل اللبناني.

محمد لمين لبو. (المجلد 31، العدد 4، ديسمبر, 2020). البنامج الوطني لتاهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما المستجد. *مجلة العلوم الانسانية*، صفحة 467.

محمد نجيب حمادي الجوعاني. (2005). *ضوابط التجارة في الاقتصاد الاسلامي* . بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

محمود محمود حامد. (2017). *اقتصاديات التجارة الخارجية*.